الصباح الاقتصادية
12
العدد 3298 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 13 جمادى الآخرة 1440 - الموافق 18 فبراير 2019
Monday 18 February 2019 - No.3298 - 11 th Year

خلال المؤتمر الصحفي بمناسبة الإعلان عن تخصيص شركة «بورصة الكويت»

الحجرف: الحكومة تتمنى رؤية مشاريع عديدة يديرها القطاع الخاص

نايف الحجرف

جانب من المؤتمر الصحافي

- على الرغم من تعاقب سبعة وزراء وثلاثة مجالس للمفوضية إلا أن مشروع خصخصة البورصة لم يتأثر
- الروضان: الكويت أظهرت أداء اقتصاديا وماليا متميزا ضمن إستراتيجيتها لمواكبة الانفتاح الاقتصادي العالمي

أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف أمس الاحد ان الحكومة تؤمن بدور القطاع الخاص في عملية الخصخصة فضلا عن دعم القطاع الخاص لتحقيق رؤية (كويت جديدة 2035).

وأضاف الحجرف خلال المؤتمر الصحفي بمناسبة الإعلان عن تخصيص شركة (بورصة الكويت) ان خصخصة بورصة الكويت يعتبر حدثا تاريخيا ساهم في إنجازه اطراف عديدة.

وأعرب عن تمنيات الحكومة في رؤية مشاريع أخرى يديرها القطاع الخاص لكي يكون هناك إصلاحات اقتصادية للاستفادة من ريادة هذا القطاع ولتمارس دورها من خلال الرقابة والاشراف.

وقال إن عملية التطوير التي مرت بها البورصة وصولا للتخصيص لم تكن سهلة ولكن هناك إصرار بان هذا هو المتطلب القانوني وقد كان.

واستعرض الحجرف بعض المحطات التي مرت بها عملية تطوير البورصة ومنها تحدي كيفية الوصول بها الى هذا اليوم وكيف يتم اشراك المعنيين (البورصة والمقاصة) والجهات المعنية الاخرى.

واضاف «لقد تم وضع برنامج التخصيص بشفافية وعدالة مع العلم انه تم إلغاء المناقصة مرتين قبل ذلك حيث كان الدافع تفادي اي مشكلات تعترض عملية التخصيص وقد تعاملت هيئة اسواق المال بمهنية في مرحل التخصيص».

واشار الحجرف انه على الرغم من تعاقب سبعة وزراء وثلاثة مجالس للمفوضية الا ان المشروع لم يتاثر من مسالة الدخول أو الخروج للقيادات لأن العمل كان وما زال مؤسساتي».

وأكد إيمانه بالدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص الكويتي واثبات دوره في إدارة هذا المرفق للارتقاء بمنظومة سوق المال الكويتية.

من جهته قال وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي خالد الروضان خلال المؤتمر إن هذه الخطوة تاتي في ظل ما شهده الاقتصاد الكويتي من تطور كبير على مدار السنوات الماضية والتقدم الملحوظ في تحسين بيئة الأعمال.

واضاف الروضان ان الكويت اظهرت اداء اقتصاديا وماليا متميزا ضمن استراتيجيتها لمواكبة الانفتاح الاقتصادي العالمي وذلك من خلال اقرار العديد من القوانين المالية والاقتصادية والاستثمارية لتكون اكثر انفتاحا وشفافية وجاذبية.

واوضح «ان لدى الحكومة قوانين اقتصادية هامة جدا وقريبة من الإقرار وهي قانون التامين الذي سيسهم بتطوير قطاع التامين في الكويت وقانون مدققي الحسابات ومنظومة قوانين الإفلاس وتعديل قانون الشركات بما يسمح بوجود التصويت الإلكتروني وغيرها من المزايا الجديدة».

وأكد ان الحكومة لا تدخر جهدا من اجل العمل على تطوير البنية التشريعية للقوانين المنظمة لضبط السلوك الاقتصادي بما يعود بالرخاء على المواطنين وتشجيعا للاستثمار لجلب المزيد من التدفقات النقدية وتحفيز المستثمر الاجنبي والمحلي على حد سواء.

وبين ان الهدف هو الارتقاء بكفاءة سوق المال المحلي وتمكينه حيث تم إصدار القانون رقم (7 لسنة 2010) بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

وذكر ان القانون المذكور كان نقطة البداية لإعادة تنظيم واقع نشاط الأوراق المالية بصورة مغايرة تتوافق واحدث المعايير الدولية المطبقة.

ولفت الى ان خصخصة البورصة هي وسيلة وليست غاية بحد ذاتها وتطمح الآن بعد الانتهاء من تخصيصها ان يساهم القطاع الخاص بدوره المطلوب خلال الفترة المقبلة بتطوير السوق اكثر.

واضاف انه تم إحداث تطوير جذري في البنية التحتية لمنظومة التداول والتقاص عبر تبني مشروع لتطوير تلك المنظومة تحول لاحقا لمشروع لتطوير السوق كاملا.

وبين الروضان ان اكتمال المرحلة الأولى من إدراج البورصة بمؤشر (فوتسي راسل) للأسواق الناشئة ومن ثم (ستاندرد اند بورز وداو جونز) وكذلك وضعها على قائمة المراجعة في مؤشر (ام.اس.سي. آي) ادى إلى تدفق ملحوظ للاستثمارات الأجنبية.

وأكد الروضان ان كل ذلك سيعزز الثقة بسوق المال ويزيد كفاءتها وتنافسيتها وشفافيتها بما ينعكس إيجابا على الاستثمارات الفردية والمؤسسية والأجنبية في ذات الوقت وبسهم بصورة فاعلة في تعزيز كفاءة وتنافسية البيئة الاستثمارية المحلية والاقتصاد الكويتي.

من جهته وصف رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية المدير التنفيذي للهيئة احمد الملحم في المؤتمر تخصيص شركة بورصة الكويت بـ«الحدث الاستثنائي والتاريخي» قولا وفعلا وفق كافة المقاييس.

واضاف الملحم «يكفي القول بان الحدث يمثل نجاحا في إنجاز اول واهم توجه نحو مشاريع الخصخصة في تاريخ الكويت كما انه تناول مرفقا من اهم مرافقنا الاقتصادية».

وأكد ان هذا النجاح اللافت اتى ترجمة لخطة محكمة مترافقة بشفافية تامة وفقا لمبادئ المنافسة والعلانية والعدالة الإجرائية والموضوعية وهو نجاح ليس فقط لهيئة اسواق المال بل لكافة شركائنا في منظومة أسواق المال.

وأوضح ان خصخصة البورصة يمثل للهيئة استحقاقا قانونيا واقتصاديا في الوقت ذاته فمن الناحية الأولى يأتي الاستحقاق القانوني في هذا التوجه وفقا لنص المادة (33) من قانون إنشاء الهيئة (رقم 7 لسنة 2010) التي نصت على قيامها بمنح ترخيص بورصة لشركة مساهمة تحل محل سوق الكويت للاوراق المالية.

وتابع «كما تضمنت تحديدا لآلية تخصيص اسهم هذه الشركة وفق نسب وشرائح معينة من بينها نسبة لا تقل عن 26 في المئة ولا تزيد عن 44 في المئة تخصص لاكتتاب الشركات المسجلة في السوق مع مشغل عالمي او مشغلا عالميا منفردا.

وأفاد بان الاعتبارات التي جعلت من خصخصة البورصة استحقاقا اقتصاديا وطنيا يمكن إيجازها باعتبارها خطوة حاسمة في دعم توجهات الإصلاح المالي والإداري الحكومي وتعزيز دور القطاع الخاص في الواقع الاقتصادي المحلي وتمكينه من استعادة ريادته.

وقال الملحم انه لا يمكن بحال من الاحوال رؤية إنجاز ملف خصخصة السوق بمعزل عن التوجهات التنموية الحكومية إذ ان هذا التوجه يعد ترجمة لجانب مهم من رؤية (كويت جديدة 2035).

وذكر ان الهيئة حرصت على العمل في مسارين متلازمين بشان سوق المال المحلي اديا إلى نجاح خصخصته وتبني مشروع لتطويره يشمل كافة مفاصل عمله وقد تمكنت مع شركائها في منظومة اسواق المال وبدعم حكومي من تحقيق نجاحات عدة في المسارين معا.

من جانبه قال نائب رئيس لجنة تخصيص (بورصة الكويت) عبدالعزيز المرزوق ان الاكتتاب العام في نسبة الـ 50 في المئة من بورصة الكويت في غضون عام وسيكون ما بين الربعين الاخير من 2019 والأول من عام 2020.

وقال رئيس لجنة تخصيص البورصة خليفة العجيل ان عملية تسليم الشركة سيتم وفق ما ينص عليه قانون هيئة اسواق المال في هذا الإطار وان الجمعية العامة للشركة ستجتمع خلال شهر لتشكيل مجلس الإدارة المكون من 8 اعضاء منهم 3 اعضاء مستقلين.

واضاف ان آلية نقل الأسهم بدأت منذ صباح اليوم حيث من المتوقع الانتهاء من عملية النقل عبر الشركة (الكويتية للمقاصة) الى المزايد الفائز في غضون خمسة ايام.

وكان عرض من تحالف بقيادة شركة (الاستثمارات الوطنية) ويضم بورصة الينا قد فاز بحصة 44 في المئة في البورصة في حين تتملك مؤسسة التامينات الاجتماعية الكويتية ما نسبته 6 في المئة.

من جهته قال رئيس مجلس إدارة شركة (الاستثمارات الوطنية) حمد العميري «اننا نسعى لتحقيق عوائد من خلال زيادة الرسوم على الشركات المدرجة وبالارتقاء بحجم التداول ووصول الأسهم المدرجة لقيمها الحقيقية وتحقيق عوائد من ذلك خلال المرحلة المقبلة».

واضاف العميري ان «هدفنا الوصول بهذا المرفق الى مصاف الأسواق العالمية وهذا الأمر لن يتاتى سوى بتوحيد الجهود مع التحالف الفائز» منوها الى ان الخطوط العريضة للتطوير ستستهدف اسواق مالية عالمية عدة.

واضاف لقد تبين من خلال الاجتماعات مع المشغلين العالميين ان السوق الأوروبية موحدة وتشريعاتها موحدة وسنسعى لان تكون انظمتنا مواتية لهذه الأسواق كي لا نتعارض مع رغبة المستثمرين ولنحاكي الأسواق الاوروبية. وردا على سؤال حول الدور الذي سيقوم به المشغل العالمي ضمن التحالف الفائز قال العميري سيكون لديه خبراته في الأسواق وسيتم تطبيقها في البورصة الكويتية لاسيما كأنظمة الوحدات و «الأوبشن» وغيرهما من الأنظمة.

واضاف انه سيتم ايضا الاستعانة بالمشغل العالمي في تطبيق الأنظمة على الرغم من وجود خبرات محلية ولكن سنتعاون معه من أجل تشغيل الكثير من الأنظمة.

وقال العميري ردا على سؤال عما إذا كان سعر الترسية عند 237 فلسا كبيرا انه «بناء على دراسات الجدوى نرى ان السعر رخيص من وجهة نظرنا وخطتنا الارتقاء بحجم التداولات لتكون قيمة مضافة للشركات وليزيد معدل التداول ما سيرفع من رسوم الاتعاب التي تتحصل عليها المقاصة والوسطاء والبورصة خلال المرحلة المقبلة».

وفيما يتعلق بتوزيع نسبة الـ44 في المئة بين أطراف التحالف قال العميري ان هذا الأمر سيتم مناقشته خلال اجتماع قريب بين أعضاء التحالف الفائز.

من جانبه أكد ممثل (المؤسسة العام للتامينات الاجتماعية) مشعل العثمان والتي تمتلك نسبة ال 6 في المئة من البورصة التزام المؤسسة بالاستثمار في الأسواق لاسيما السوق المحلي لما يذخر به من فرص كثيرة للمستثمرين من أجل تحقيق عوائد.

من جهته قال الرئيس التنفيذي لـ(بورصة الكويت) خالد الخالد في بيان صحفي على هامش المؤتمر ان البورصة حققت خلال الفترة الماضية العديد من الإنجازات التي تندرج ضمن إطار دورها في النهوض بالاقتصاد الوطني على غرار تقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق.

واضاف الخالد ان هذا الأمر ترافق مع طرح قواعد جديدة لإدراج الأسهم تضم العديد من البنود المدروسة بعناية بما في ذلك التزامات الأعضاء والشركات المدرجة بمعايير تعزز من شان الشفافية وصولا للمنهجيات المتبعة لحساب المؤشرات وتأثير الإجراءات المؤسسية على المؤشرات.

وأضاف الخالد «كما كان لإطلاق نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة (او.تي. سي) دور محوري في تشغيل سوق مالي يتسم بالكفاءة والنزاهة يخدم جميع الأطراف المعنية وفقا لأعلى المعايير.

وقال ان إتمام تصنيف البورصة في مؤشرات فوتسي راسيل كسوق مالي ناشئ وتصنيفها في مؤشرات ستاندرد آند بورز داو جونز كسوق مالي ناشئ اعتبارا من الربع الثالث من 2019.

ونوه الى اعلان مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال عن ضم مؤشر الكويت في المراجعة السنوية لتصنيفات الأسواق تمهيدا لاحتمال إعادة تصنيفه إلى سوق ناشئ في يونيو 2019 بمهد الطريق أمام بلوغ بورصة الكويت لمستويات غير مسبوقة.

وأجمع اقتصاديون كويتيون على أن «خصخصة بورصة الكويت» ستشكل علامة فارقة في تاريخ اقتصاد الدولة لاسيما أن القطاع الخاص بات شريكا استراتيجيا في تحقيق رؤية (كويت جديدة 2035).

وقال هؤلاء الاقتصاديون في لقاءات متفرقة إن بورصة الكويت باتت تجتى ثمار الخطة التي تسير عليها هيئة اسواق المال الكويتية بشان تطوير بنيتها التحتية.

وتوقع رئيس مجلس إدارة شركة (الريادة للتمويل والاستثمار) مهند الصانع أن تدخل بورصة الكويت مرحلة جديدة في تاريخها بعد البدء في إجراءات خطوات التخصيص.

وأضاف الصانع ان البورصة مرت بعدة استحقاقات ايجابية ابرزها الترقية لمؤشر (فوتسي راسل) ما يحتم على التحالف الفائز بمزاد تخصيصها ابتكار منتجات استثمارية جديدة وايجاد ادوات تمويلية مثل المعمول بها عالميا لتحريك السوق وجذب الاستثمارات.

وأعرب الصانع عن ثقته في قيادة التحالف الفائز بمعالجة المشاكل التي كانت تعترض تطوير البورصة مبينا انه «بعد دخول الاستثمار المؤسساتي الاجنبي بات المطلوب الآن دخول المؤسسات المحلية الحكومية».

ورأى عضو مجلس الإدارة في شركة (صروح القابضة) سليمان الوقيان ان قيادة زمام تداولات بورصة الكويت ثاني اهم بورصات المنطقة الخليجية في فكر القطاع الخاص ستدفعها إلى «اريحية» في طرح ادوات استثمارية لم تكن متوفرة من قبل مثل سوق (السندات) و(الأوبشن) فضلا عن إمكانية العمل بنظام سندات التحول للاسهم مستقبلا.

وأضاف الوقيان ان نظرة القطاع الخاص دائما ما تتقدمها كيفية تحقيق الارباح وهو ما ستعمل عليه إدارة هذا المرفق الحيوي حين تنتهي كل مراحل التخصيص ما ينعكس مباشرة على مواءمة تنفيذ خطط اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وإعادة توطين الاستثمارات المحلية.

ووصف رئيس مجلس إدارة شركة (الصناعات الكويتية) محمد النفي خطوة البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من مراحل التخصيص انها نتاج صريح لجهود مجلس مفوضي هيئة اسواق المال الكويتية.

وأكد النفي أن الاقتصاد الوطني اصبح في حاجة ماسة الى محفزات تحركه لافتا إلى ان تخصيص البورصة الاقدم في المنطقة من شانه تحريك الثقة في السوق ما يشجع جهات محلية وغيرها ان تدخل السوق باستثمارات مباشرة او عبر الصناديق والمحافظ الاستثمار ما يصب في مصلحة السوق.

من جهته رأى رئيس جمعية (المتداولين) محمد الطراح ان هذه الخطوة ستفتح آفاقا جديدة امام بورصة الكويت ما سيزيد من عافيتها ويساعد على إعادة الثقة وتوطين أموال المستثمرين بعدما كانت تستثمر في أسواق مال خارجية كما انها ستعطي دفعة قوية للشركات المدرجة في ظل الحالة الإيجابية التي تشهدها البورصة بعد ترقيتها على مؤشرات عالمية.

وأضاف الطراح ان صغار المتداولين يحذوهم الأمل في رؤية أدوات تمويلية مبتكرة وفق الوعود التي أعلن عنها التحالف الفائز بالمزايدة خلال اليومين الماضيين ما ينعكس إيجابا على احجام وقيم واعداد الصفقات كما كان الحال قبل عام 2008 وهو ما ينتظره الجميع في المرحلة المقبلة.

وتأسست شركة بورصة الكويت في 21 أبريل 2014 بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم (2013/37) الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2013 وقانون هيئة أسواق المال رقم (2010/7).

- الحكومة لا تدخر جهدا من أجل العمل على تطوير البنية التشريعية للقوانين المنظمة لضبط السلوك الاقتصادي
- خصخصة البورصة هي وسيلة لتطوير السوق وليست غاية بحد ذاتها
- الملحم: خصخصة البورصة تمثل للهيئة استحقاقا قانونيا واقتصاديا في الوقت ذاته
- المرزوق: الاكتتاب العام في نسبة الـ 50 في المئة من بورصة الكويت في غضون عام
- الجمعية العامة للشركة ستجتمع خلال شهر لتشكيل مجلس الإدارة المكون من 8 أعضاء منهم 3 مستقلين
- العميري: نسعى لتحقيق عوائد من خلال زيادة الرسوم على الشركات المدرجة وبالارتقاء بحجم التداول
- الخالد: إطلاق نظام «أو.تي.سي» لعب دوراً محورياً في تشغيل سوق مالي يتسم بالكفاءة والنزاهة يخدم جميع الأطراف المعنية

«العام» ينخفض 9.33 نقاط خلال جلسة متباينة للمؤشرات

استهلت بورصة الكويت تعاملاتها الاسبوعية أمس الاحد على انخفاض المؤشر العام 9ر33 نقطة ليبلغ مستوى 5ر5188 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر18 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 5ر122 مليون سهم تمت من خلال 4749 صفقة نقدية بقيمة 7ر16 مليون دينار كويتي (نحو 11ر55 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 09ر43 نقطة ليصل إلى مستوى 2ر4753 نقطة وبنسبة 0ر9 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 8ر92 مليون سهم تمت عبر 2894 صفقة نقدية بقيمة 7ر4 مليون دينار (نحو 51ر15 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 8ر6 نقطة ليصل إلى مستوى 8ر5426 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر13 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 6ر29 مليون سهم تمت عبر1855 صفقات بقيمة 9ر11 مليون دينار (نحو 27ر39 مليون دولار).

وكانت شركات (المنتجعات) و(أولى تكافل) و(آبار) و(آن) و(تحصيلات) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بتروجلف) و(الانماء) و(الأولى) و(المستثمرون) و(اهلي متحد) الأكثر تداولا اما الأكثر انخفاضا فكانت (الانماء) و(المساكن) و(تمدين أ) و(الهلال) و(المال).

وتابع المتعاملون افصاحا عن معلومات جوهرية من شركة (ايفا فنادق) يتعلق بحصول شركة تابعة على قرض بقيمة 5ر49 مليون دينار (نحو 35ر163 مليون دولار) وافصاح آخر عن تعامل شخص مطلع على اسهم شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية فضلا عن افصاح من (الأولى للاستثمار) بخصوص معلومات جوهرية. كما تابع هؤلاء افصاح معلومات جوهرية بخصوص زيادة حصة (الخليجي) في إحدى شركاته الزميلة والموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهم شركة (عربي قابضة) فضلا عن إعلان (بورصة الكويت) تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لحساب وزارة العدل.

وشهدت الجلسة افصاح اعلان عن تعامل شخص مطلع على أسهم شركة السينما الكويتية الوطنية وافصاحا من (المجموعة المشتركة للمقاولات) بشأن دعاوى واحكام فضلا عن افصاح مكمل لافصاح عن معلومات جوهرية.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية ايضا للتاكد من مواكبتها للمتطلبات.

اما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.